المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة ودورها في تحقيق التنمية الحدودية.

د.كرميش آمال أستاذ محاضر "ب"
جامعة الجزائر-3-

الملخص:

يتمحور هذا البحث حول الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات.

ومن أجل إبراز أهمية المناطق الحرة ارتأينا دراسة التجربة الإماراتية التي وجدناها محققة للأهداف المسطرة من إنشائها وخاصة المنطقة الحرة جبل علي والتي ساهمت في خلق بيئة استثمارية عالمية ناجحة ورفعت من مستوى التجارة الخارجية.

Résume :

La présente recherche est focalisée sur l'importance économique des zones libres dans le développement économique, en attirant les investissements directs étrangers et en augmentant le niveau des exportations .

Afin de souligner l'importance des zones libres, nous avons choisi d'étudier l'expérience des émirats arabes unis qui a permis d'atteindre les objectifs fixes par sa création, notamment la zone franche de Jebel Ali qui a contribuer a la création d'un environnement international propice aux investissements et à l'amelioration du commerce extérieur.

المقدمة:

واجه الاقتصاد العالمي تحولات عميقة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تجسد في ظاهرة العولمة والتي تمثلت في زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي القائم على حرية التجارة وحرية انتقال رؤوس الأموال والتطور التكنولوجي.

وفي ضوء هذه التحولات برزت المناطق الحرة كأحد وسائل الانفتاح الاقتصادي والقائمة على تحرير الاقتصاد من كافة القيود لجذب المستثمرين، الأمر الذي دفع العديد من الدول لإنشائها وتوفير العوامل المساعدة على نجاحها بغرض الارتقاء بالاقتصاد وتنمية التجارة الخارجية وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ولعل أبرز مثال على ذلك هو المناطق الحرة لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تعتبر من أنجح التجارب عربيا وعالميا، حيث سعت من خلاله دولة الإمارات العربية المتحدة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والحصول على أكبر عائد ممكن بغرض التفاعل مع العالم الخارجي والانفتاح الاقتصادي.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

مامدى أهمية المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات وبالتالي تحقيق التنمية الحدودية؟

أهمية البحث:

-يعتبر موضوع المناطق الحرة من المواضيع البالغة الأهمية في الوقت الراهن ، حيث تتسارع الدول على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لتكون المحرك الأساسي لسياساتها الاقتصادية.

-إبراز الدور الاقتصادي المتميز للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة

أهداف البحث: يهدف هذا الموضوع إلى إبراز مدى نجاعة المناطق الحرة اقتصاديا كآلية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى قدرتها على رفع مستوى الصادرات.

وسعيا منا لإثراء الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مدخل نظري للمناطق الحرة

المحور الثاني: المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة :

المحور الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة الحرة :

المحور الأول : مدخل نظري للمناطق الحرة

بالرغم من الانتشار الواسع للمناطق الحرة إلا أنه لا يوجد تعريف موحد لها فقد يطلق عليها المنطقة الاقتصادية الحرة، المنطقة الاقتصادية الخاصة، المنطقة التجارية الحرة، المنطقة الحرة التصديرية [i].

1-**تعريف المناطق الحرة :** هناك عدة تعاريف نذكر منها :

- المنطقة الحرة هي عبارة عن جزء من أراضيالدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا وتخضع لسلطتها إداريا ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحي الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية [ii].
- كما تعرفه لجنة الإحصاء التابعة لمنظمة الأمم المتحدة : "المنطقة الحرة علىأنها مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف الجمارك، حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للحدود أو للمراقبة، ماعدا تلك التي يمنع دخولها من طرف القانون ثم تستطيع لاحقا الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات[iii] .
- كما يعرفها المشرع الجزائري حسب المرسوم التنفيذي 320/94 المؤرخ في 1994/10/17 علىأنها منطقة فيها أنشطة صناعية، وخدمات وأنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة حدودها، تقع بالقرب من ميناء، مطار أو منطقة صناعية تمارس صلاحيات السلطة العمومية على المطارات والموانئ[iv] .

ومن خلال مجموعة هذه التعاريف يمكن القول أن المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده واضحة ومداخلها مراقبة جمركيا وتتمتع السلع القادمة إليها من الخارج بالحرية دون الخضوع للحقوق الجمركية أو الضريبية ماعدا الممنوعة قانونيا، تهدف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمستويات معينة كاستيعابه للعمالة، نقل التكنولوجيا ...الخ، وظهر تعبير جديد للمناطق الحرة وهو قدرتها على خلق بيئة أعمال صديقة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة[v].

2-**أنواع المناطق الحرة** : تنوعت أشكال المناطق الحرة لثلاث مجموعات رئيسية:

- حسب عدد النشاطات المتواجدة فيها : وتشمل:

المناطق الحرة العامة : وهي تمارس أنشطة متعددة في وقت واحد كالنشاط التجاري والتخزين والنشاط الصناعي والمعارض والنشاط السياحي والنشاط الخدمي .

المناطق الحرة الخاصة : وهي تلك المشاريع التي تعامل جمركيا وضريبيا كمناطق حرة مستثناة من الأنظمة والقوانين النافذة في البلد بغض النظر عن موقع إنشائهاأو ملكيتها ولاتلتزم الدولة اتجاهها بتقديم الخدمات التي توفرها للمناطق الحرة[vi] .

- حسب نوعية النشاط الممارس فيها : تنقسم إلى :

المناطق الحرة التجارية : وتعد من الأنواع التقليدية تأخذأشكالا عديدة أهمها : الميناء الحر، المحلات الحرة، المخازن الكبرى، ويتمثل نشاط هذه المناطق في استيراد السلع والمنتجات من خارج البلد الذي تقام فيه أو من داخله لغرض تخزينها وبيعها في وقت لاحق إضافةإلى العمليات البسيطة كالتعبئة والتغليف .

المناطق الحرة الصناعية: وهي قاعدة لقيام الوحدات الصناعية الوطنية والخارجية تشمل المناطق الحرة الصناعية للتصدير ومناطق التشغيل وعمل المؤسسات .

مناطق الخدمات الحرة: وهي تشمل المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة الجبائية .

3-**تاريخ المناطق الحرة**[vii] : إن فكرة إنشاء المناطق الحرة تعود إلى عصر الإمبراطورية الرومانية حيث أقيمت هذه المناطق لجذب التجارة الدولية العابرة والتي كانت تهتم بتموين السفن وإقامة المخازن وتفريغ وإعادة شحن السلع العابرة، ومن ثم انتشرت في مختلف أنحاء العالم وتطورت الفكرة من مجرد أماكن للتخزين وإعادة التصدير إلى مناطق تقدم خدمات في مجال الصناعة والتجارة و من أمثلة ذلك منطقة " جبل علي " في إمارة دبي والمنطقة الحرة المصرفية في البحرين والمنطقة الحرة ببور سعيد في مصر.

وفي العصور الوسطي قامت بعض الدول الأوربية الصغيرة بإنشاء مدن حرة وموانئ حرة كما قامت الدول المستعمرة بإنشاء نقاط مركزية على خطوط التجارة الدولية كمناطق تجارية حرة ومثال ذلك منطقة جبل طارق 1704، منطقة سنغافورة 1819، منطقة هونكونغ 1842 .

وفي أواخر الخمسينات وبداية الستينات من القرن الماضي بدأ ظهور شكل جديد للمناطق الحرة والتي أصبحت تعتمد على الصناعات التصديرية ومثال ذلك المنطقة الحرة بإيرلندا والتي يطلق عليها "شانون " 1959 م .

وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت الكثير من المناطق الحرة التجارية والصناعية ولكن ماهو ملاحظ أنه قد تم تدشينها بجوار الموانئ البحرية والمطارات حتى تكون قريبة من خطوط نقل التجارة الدولية لتسهيل عملية استقبال وشحن وتخزين السلع والبضائع .

4-**مزايا المناطق الحرة** : لقد أثبتت الدراسات أن للمناطق الحرة جملة من المنافع تعود على الاقتصاد الوطني بل و أصبحتأداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أبرزها[viii] :

منح تسهيلات جمركية،إدارية وتجارية للمستثمرين يساعد على خلق مناخ استثماري والعمل على نقل التقنية المتطورة من الدول المتقدمة من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

خلق فرص عمل جديدة، وكذا تدريب العاملين على أحدث الطرق العلمية في الإدارة والإنتاج وبالتالي تحقيق كفاءة رأس المال البشري من خلال تنمية الموارد البشرية .

تنمية وتطوير البنى التحتية والمتمثلة في المرافق الخدمية المتنوعة ومحطات الكهرباء وشبكات الماء ....الخ.

تخصيص واستغلال الموارد الاقتصادية بشكل أمثل فبدلا من تصدير المواد بصورتها الأولية وبأسعار متدنية يمكن إقامة مشاريع صناعية تساعد على خلق القيم المضافة .

- تطوير قطاع الخدمات سواء تعلق الأمر بالاتصالات والمعلومات،الخدمات المصرفية، خدمات التأمين .
- تنشيط قطاع السياحة وتطوير مرافقه ليقدم خدماته إلى المستثمرين والوفود التجارية والصناعية المتواجدة داخل البلد .

5-**الركائز الأساسيةلإقامة المناطق الحرة** : إن من بين أهمالأهدافلإقامة المناطق الحرة هو تشجيع وجذب الاستثمارات خاصة الأجنبية وذلك للاستفادة من إيجابيات إقامة استثمارات أجنبية، ويتطلب قيام المناطق الحرة واستمرارية عملها توفر جملة من العوامل التي تعد ركائز أساسية لنجاح هذه المناطق والمتمثلة في [ix]:

- الركائز السياسية والأمنية : إنإنشاء منطقة حرة في بلد ما يتطلب التوافق في المصالح والسياسات وعدم التعارض مابين استراتيجيات البلد المضيف والشركات الدولية المدعوة في المنطقة الحرة المراد انشاؤها، ولابد من توفر البيئة السياسية الملائمة للاستثمار من أجل ضمان سيادة الممارسات الديموقراطية باعتبارها إطارا ضروريا للتنمية الاقتصادية .
- الركائز الاقتصادية : وتشمل توفر بيئة اقتصاد كلية مستقرة نسبيا ومتحررة من التدخلات الحكومية الشديدة واقتصاد يمتاز بمعدلات نمو جيدة ونظام مالي فعال،بالإضافة إلى موقع الدولة في التجارة الدولية وتنوع صادراتها وواردتها، ومدى الثبات النسبي لسعر صرف عملاتها ومعدلات الحماية لصناعاتها الوطنية، ومدى توفر قواعد البحث والتطوير ودرجة استيعاب المعلومات والتقنيات الحديثة .
- الركائز البشرية : لابد من وفرة رأس المال البشري وكذا تمتعه بالمرونة من خلال حرية الانتقال من العمل في المشروعات المقامة داخل الدولة إلى المشروعات المقامة في المنطقة الحرة .
- الركائز التشريعية : وتتمثل في توفير الأساس القانوني لإنشاء المنطقة الحرة وإدارتها، والمزايا والحوافز التي توفرها للمستثمرين بالإضافة إلى ضرورة الثبات النسبي لقوانين الدولة المضيفة ووضوحها فيما يتعلق بالمصادرة والتأميم و التقاضي والتحكيم والتأمين والتعامل مع الاستثماراتالأجنبية .
- الركائز الجغرافية : اختيار الموقع الجغرافي الملائم لإقامة المناطق الحرة يعد عاملا من عوامل نجاح إقامة المناطق الحرة ، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار الأمورالآتية عند اختيار الموقع الجغرافي :

✓ أن يكون الموقع قريبا من طرق المواصلات الدولية (البرية، والجوية والبحرية) للاستفادة من أنماط النقل والخدمات المختلفة.

✓ أن يكون الموقع قريبا من التجمعات السكنية والمدن الكبرى .

✓ أن يكون الموقع مطلا على عدد كبير من الأسواق الداخلية والخارجية التي تساهم في تسويق السلع الواردة إلى المنطقة الحرة .

✓ أن يكون الموقع قريبا من مصادر الطاقات والمواد الأولية .

- الركائز الإدارية والتنظيمية : لابد من توفر إجراءاتإدارية وتنظيمية تتسم بالانسيابية والمرونة من خلال :

✓ وجود تنسيق بين إدارة المنطقة الحرة والدوائر الحكومية الأخرى.

✓ دعم المؤسسات المسؤولة عن إدارة المنطقة الحرة ومنحها التسهيلات اللازمة لانجاز أعمالها وتذليل الصعوبات والمشكلات التي تواجهها.

✓ اعتماد المرونة في تطبيق القوانين والإجراءات الجمركية والابتعاد عن البيروقراطية .

المحور الثاني: المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة :

شهد اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة تطورا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث سجل مستويات أداء عالية بفضل التنوع والسياسة الاقتصادية المنفتحة والحرة وهذا ماجعلها من أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمار نتيجة للجهود المبذولة لتهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار، وتنبع الأهمية الاقتصادية للمناطق الحرة في الإمارات كونها مصدرا من مصادر جذب الاستثمارات الأجنبية ونقل المعرفة وهذا نظرا للمجهودات المبذولة من طرف الدولة،وتنقسم إلى المناطق الحرة التجارية والصناعية المتخصصة والخدمية وتوفر مزايا للدولة أبرزها[x] :

✓ جذب و تشجيع رؤوس الأموالالأجنبية والمحلية للتطوير والتنمية الاقتصادية.

✓ توليد مصادر للعملات الأجنبية.

- ✓ زيادة حركة التبادل التجاري وزيادة حجم الصادرات .
- ✓ توفير مصدر جديد لدعم موارد الاقتصاد الوطني تنويع مصادر الدخل.
- ✓ إدخال تقنيات واكتساب مهارات جديدة.
- ✓ إيجاد فرص عمل جديدة للعمالة وتنمية وتطوير مهارتها .
- ✓ استغلال مرافق البنية التحتية .
- ✓ تنمية الإقليم المحيط وجذب مشاريع التكامل الخلفية.

وتعد الإمارات العربية المتحدة رائدة في إنشاء المناطق الحرة والتنمية على مستوى العالم إذ يوجد فيها حاليا 41 % من إجمالي المناطق الحرة في الشرق الأوسط و يبلغ عددها 41 منطقة حرة، 05 منها في أبوظبي، و30 في دبي، و02 في الشارقة، واحدة في كل من رأس الخيمة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين .

وفي دراستنا هذه سنتناول احد أشهر المناطق و هي[xi]: المنطقة الحرة جبل علي بدبي : JAFZA

1-تعريفها : وهي من أكبر المناطق الحرة في العالم حاليا تم انشاؤها في عام 1980 وتنقسم إلى قسمين أولها هو المنطقة الحرة أما القسم الثاني فيتمثل في منطقة الإيداع الجمركي الخاص حيث يسمح في هذه المنطقة بالاستثمار في أي نشاط إلا بعض الأنشطة التي تتنافى مع الأخلاق والآداب العامة كما يسمح بالاستثمار بجميع العملات.

ولقد أصبحت نموذجا لكيفية الاستفادة من الإمكانيات المتاحة لجذب رؤوس الأموال وتنويع مصادر الدخل المتاحة لجذب رؤوس الأموالالأجنبية و تنويع مصادر الدخل حيث تساهم (JAFZA) بـــ 25 % من الناتج المحلي الإجماليلإمارة دبي و تستحوذ على 50 % من التجارة الخارجية وتبلغ حصتها بمطار دبي 15% من الشحن الجوي، كما أنها تعد تاسع أكثر الموانئ ازدحاما في العالم وتضم أكثر من 6000 شركة تجارية وصناعية وتتعامل مع 110 دولة، وهي تستضيف حاليا 7100 شركة .

2-أسباب نجاحها : تعتبر المنطقة الحرة جبل علي بدبي من أنجح المناطق الحرة عالميا ويعود السبب في ذلك إلى العوامل التالية [xii]:

- تتمتع المنطقة الحرة لجبل علي بمكان مثالي للوصول إلى السوق المحلي كما تفخر بامتلاكها منصة خدمات لوجستية تربط الأعمال بالشرق والغرب نظرا لموقعها المجاور لميناء جبل علي ومطار أل مكتوم الدولي، وتربط بين جميع هذه الوسائط [xiii].
- يعد ميناء جبل علي الميناء الأسرع نموا وهو أحد الموانئ الرائدة عالميا وهو البوابة الرئيسية لأكثر من 90 خدمة أسبوعية تربطه مباشرة مع 140 ميناء حول العالم وتتخذ من مرافق الميناء متعددة الوظائف والتي تمتد علىأرصفة بطول 20 كلم نحو 26 رصيفا و87 رافعة رصيف والقادرة على مناولة الحاويات على متن السفن الضخمة، وهو أول ميناء تحصل على شهادة (إيزو 2005-27001) في منطقة الشرق الأوسط عن أنظمةإدارة أمن المعلومات، ولقد حاز على لقب أكثر ميناء منتج في العالم من مجلة (journal of commerce)، كما يقدم الميناء للعملاء أنظمة موثوقة وآمنة وبسيطة وفعالة، فهو يعمل عل تيسير المعاملات بشكل إلكتروني من خلال بوابة دبي التجارية الالكترونية[xiv].
- امتلاكها لممر دبي اللوجستي الذي يربط بين الوسائط البحرية والبرية والجوية على مساحة تبلغ 200 كلم^{2}تقريبا ويربط هذا الممر بين ميناء جبلعلي والمنطقة الحرة لجبل علي وهو يعمل على تقليل زمن نقل البضائع بين الوسائط اللوجستية البحرية والبرية إلى أقل من ساعة واحدة بعد أن كان 04 ساعات .
- تم إنشاء السلطة التنظيمية المسؤولة عن الإشراف على المنطقة الحرة وأطلق عليها عليها اسم : (جافزا JAFZA[xv]) من بين مسؤولياتها تأسيس سلطة المنطقة الحرة لميناء جبل علي وتعديلاته و تطوير البنية التحتية بالمنطقة الحرة وإصدار القواعد والأنظمة وتنظيم العملاء ونشاطاتهم بالمنطقة الحرة ومنح التراخيص للشركات التي ترغب في مزاولة العمل وتقديم المساعدة والخبرة الفنية .
- الاستقرار السياسي والاقتصادي والموقع الجغرافي الاستراتيجي للدولة كمدخل للأسواقالإقليمية ووجود الفرص المتاحة للاستثمارات في كافة القطاعات وكذا سهولة إجراءات الاستثمار .
- يعد قطاع النقل والتخزين والاتصالات من القطاعات الرائدة في تفعيل المناطق الحرة وقد بلغ متوسط معدل النمو للقطاع خلال الفترة 2001-2015 نحو 11,4% و تطورت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجماليبالأسعار الجارية من 7,7 % عام 2001 إلى 9,7 % عام 2015 [xvi].

- تطوير وتحديث محطة حاويات دبي وتعزيز سفن النقل البحري وتزويد موانئ دبي بالإمكانيات والخدمات اللوجستية المتطورة من حيث كفاءة التخليص الجمركي، وجودة البنية الأساسية المتصلة بالنقل والتجارة من تخطيط وتنظيم وإدارة العمليات والأنشطة المتصلة بالبضائع والخدمات من نقل و إمداد وشحن وتخزين .
- تطوير القدرات الإدارية العالمية المتميزة في مجال الموانئ الأمر الذي أهل موانئ دبي العالمية لزيادة صادرات الدولة الخدمية وإدارة عدد من الموانئ بدول أخرى .
- تمتع دبي بالبنية التحتية الراقية والمتطورة، وفرت للمستثمرين و أصحابالأعمال تسهيلات غير مسبوقة،إذ يمكنهم الحصول على الترخيص في ساعات محدودة وفي أقل من 3 أيام على أبعد تقدير ومن دون إجراءات بيروقراطية معقدة وهو ما أدى إلى استقطاب ألافالشركات والمؤسسات العالمية [xvii].
- الحوافز الممنوحة : من أهم الحوافز المقدمة لجذب المستثمرين هي:
  - ملكية المشروع 100% ملكية أجنبية .
  - لا قيود على تصاريح العمل .
  - السماح بتحويل كافة الأرباح إلى الخارج .
  - الإعفاء من ضريبة الأعمالأو الشركات وتصل في بعضها لمدة 50 عاما .
  - الإعفاء من الرسوم الجمركية وامتيازات أخرى يمكن الاستفادة منها .
  - الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي .

و الجدول التالي يوضح ترتيب الأولويات :

الجدول رقم 01 : ترتيب الأولويات من حيث الأهمية لعوامل جلب الاستثمارات للمنطقة الحرة جبل علي

العوامل	عدد المؤسسات	النسبة	الترتيب
تسهيلات البنية التحتية المقدمة	109	%61	1
موقع جبل علي	106	%59	2
الأنظمة و القوانين	83	%46	3
الملكية	80	%44	4
عدم وجود الضرائب	64	%36	5
عوامل أخرى	53	%29	6

المصدر: شاشوة حميد، "دور المناطق الحرة الصناعية للتصدير في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات الجزائرية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس، 2015/2014، ص106 .

و من خلال الجدول نستنتج أن المستثمرين في المنطقة الحرة جبل علي التي تحفزها التسهيلات الممنوحة لهم قبل وبعد بدأ المشروع وتوفر البنية التحتية من توفر الماء، الكهرباء، الطرقات، وسائل الاتصال، وتوفر المخازن و هياكل استقبال هذه الاستثمارات مع توفر ميناء بحري والأنظمة والقوانين المسيرة لهذه المنطقة،إذا فالمستثمرون يولون الاهتمام لهذه العوامل أكثر من اهتمامهم بعدم وجود الضرائب.

المحور الثالث: الأهمية الاقتصادية للمنطقة الحرة :

تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول جذبا للاستثمار نتيجة للجهود المبذولة لتهيئة الإطار العام لمناخ الاستثمار، حيث نمت قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الدخل إلى الدولة بنسبة 162 % لترتفع قيمتها من 4 مليار دولار في 2009 إلى 10,49 مليار دولار عام 2013 ، ونتيجة لذلك اتجهت دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى كافة المستويات في الدولة لتنمية ودفع القطاع الإماراتي وتحديدا قطاع التجارة الخارجية والاستثمار والقطاع الصناعي .

1. **المناطق الحرة والاستثمارات:**أنعشت المناطق الحرة مساحات واسعة للاستثمار قي المناطق المحيطة بها حيث توسعت المشروعات العقارية لخدمة العاملين بشركاتها ما أتاح تشابكا أفضل للقطاعات الاقتصادية عبر وضع حركة التجارة والاستثمار

في خدمة التوسع المالي والعقاري الأمر الذي نقل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة متقدمة من توفير الخدمات للاقتصاد الإقليمي في منطقة متسعة تمتد من وسط وجنوب آسيا إلى المنطقة العربية والدول الأوربية وصولا إلى عمق القارة الإفريقية.

2. **التجارة الخارجية للمناطق الحرة** : شهد قطاع التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات تطورا لافتا و ملحوظا للفترة من 2009 إلى 2013 وذلك بسبب زيادة إجمالي الصادرات (الصادرات وإعادة التصدير) والواردات وشهد إجمالي التجارة نموا ملحوظا فخلال عام 2009 كان إجمالي تجارة المناطق الحرة العاملة بالدولة 286,6 مليار درهم وصل إلى 520,3 مليار درهم خلال 2013 و يتوقع أن يتجاوز 600 مليار درهم خلال 2014 ،أما بالنسبة إلى الواردات فقد حققت نموا بنسبة 118 % للعام 2013 مقارنة بعام 2012 ووصلت إلى ما قيمته 7,4 مليار دولار كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم 02 : تطور حجم التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة خلال 2009-2013 والنصف الأول من 2014 " مليار درهم إماراتي " .

البيان	2009	2010	2011	2012	2013	النصف الأول 2014
الصادرات غير النفطية	118,7	151,4	12,1	16,3	23,0	11,3
إعادة التصدير	-	-	134,1	181,1	211,2	106,3
إجمالي الصادرات	118,7	151,4	146,2	197,4	234,2	117,7
الواردات	167,9	201,5	221,5	252,4	286,1	151,9
إجمالي التجارة الخارجية	286,6	352,8	367,7	449,8	520,3	269,6
النمو السنوي	-	% 23	% 4	% 22	% 16	

المصدر : أحمد العنانبة، " التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة"، وزارة الاقتصاد، دراسة تحليلية ، عدد01، 2015 .

ويلاحظ أن مساهمة إجمالي الصادرات شكلت نسبتها ما يقارب 45% من إجمالي التجارة الخارجية للمناطق الحرة في الدولة خلال عام 2013،أما خلال الفترة السابقة وتحديدا 2009 فنسبتها تشكل41%.

والواردات شكلت مانسبته 55% خلال عام 2013 .

■**الهيكل الجغرافي لتجارة المناطق الحرة في الإمارات:** تبعا لما تم تحليله سابقا لقيم التجارة الخارجية للمناطق الحرة العاملة بالدولة من حيث أهم السلع فكان لابد من أن يتم تسليط الضوء في هذا القسم لمعرفة أهم الشركاء التجاريين على مستوى واردات وصادرات وإعادة تصدير المناطق الحرة العاملة بالدولة وبدراسة أهم الشركاء التجاريين اتضحت مجموعة من الحقائق تقع ضمن اهتمام صانع القرار ويمكن تلخيص موارد في الجدول رقم 03 .

أولا : الواردات

- ✓ الصين تأتي في المرتبة الأولىكأهم مصدر لواردات المناطق الحرة العملة بالدولة بوزن نسبي 24,3%.
- ✓ في المرتبة الثانية تأتي فيتنام كأهم مصدر لوردات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 8,1 %.
- ✓ في المرتبة الثالثة تأتيأمريكاكأهم مصدر لوردات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 7,2%.
- ✓ في المرتبة الرابعة الهند كأهم مصدر لوردات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 6,2%.
- ✓ وخامسا اليابان وسادسا كوريا الجنوبية تليها بريطانيا وألمانيا وفرنسا وايطاليا لتشكل أهم 10 دول ما نسبته 67,6 % من إجمالي وإرادات المناطق الحرة العاملة بالدولة لعام 2013 .

ثانيا : الصادرات

- ✓ الهند تأتي في المرتبة الأولى في قيمة صادرات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 11,8%
- ✓ في المرتبة الثانية تاتي بريطانيا بوزن نسبي 9,3%.
- ✓ العراق تأتي في المرتبة الثالثة كأهم مستقبل لصادرات المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 7,9 %.
- ✓ إيرانتأتي في المرتبة الرابعة كأهم مستقبل لصادرات المناطق الحرة بوزن نسبي 7,4 %.

- ✓ وخامسا السعودية وسادسا ألمانيا تليها أمريكا والأردن وروسيا .
- ✓ نسبة تركز صادرات سلع المناطق الحرة العاملة بالدولة مع أهم عشر شركاء تجاريين بوزن نسبي 53,4% .

ثالثا : إعادة التصدير

- ✓ السعودية تأتي في المرتبة الأولىكأهم وجهة لإعادة تصدير المناطق الحرة العاملة بالدولة بوزن نسبي 18,2 %.
- ✓ العراق في المرتبة الثانية بوزن نسبي 10,1 %.
- ✓ إيران في المرتبة الثالثة بوزن نسبي 9,1 %
- ✓ هونج كونج تأتي في المرتبة الرابعة كأهم مستقبل لإعادة تصدير المناطق الحرة بوزن نسبي 5,1 %.
- ✓ و تبلغ نسبة تركز إعادة تصدير سلع المناطق الحرة العاملة بالدولة مع أهم عشر شركاء تجاريين بوزن نسبي 59,4 % .

الجدول رقم 03 : الشركاء التجاريين للمناطق الحرة العاملة بالدول لعام 2013 (القيمة مليار درهم)

الواردات			الصادرات			اعادة		
الدولة	القيمة	النسبة % من الاجمالي	الدولة	القيمة	النسبة% من الاجمالي	الدولة	القيمة	النسبة % من الاجمالي
الصين	69,67	%24,3	الصين	2,71	%11,8	الصين	38,44	%18,2
فيتنام	23,27	%8,1	فيتنام	2,14	%9,3	فيتنام	21,38	%10,1
الولايات المتحدة	20,60	%7,2	الولايات المتحدة	1,82	%7,9	الولايات المتحدة	19,23	%9,1
الهند	17,73	%6,2	الهند	1,71	%7,4	الهند	10,70	%5,1
اليابان	16,90	%5,9	اليابان	1,10	%4,8	اليابان	7,90	%3,7
كوريا الجنوبية	13,21	%4,6	كوريا الجنوبية	0,62	%2,7	كوريا الجنوبية	7,80	%3,7
بريطانيا	10,31	%3,6	بريطانيا	0,59	%2,6	بريطانيا	5,98	%2,8
المانيا	8,25	%2,9	المانيا	0,56	%2,4	المانيا	5,60	%2,7
فرنسا	7,45	%2,6	فرنسا	0,54	%2,4	فرنسا	4,41	%2,1
ايطاليا	6,05	%2,1	ايطاليا	0,47	%2,1	ايطاليا	3,94	%1,9
المجموع	193,43	%67,6	المجموع	12,26	%53,4	المجموع	125,40	%59,4

المصدر: أحمد العنانبة، نفس المرجع السابق.

الخاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة من حيث دورها في تحقيق التنمية الحدودية من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من مستوى الصادرات توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر المناطق الحرة أحد أنواع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تهدف لتشجيع إقامة الصناعات التصديرية، تتسم بالنظام الجبائي المرن من خلال منح امتيازات جبائية تساعد على جذب المستثمرين.
- تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول نجاحا في مجال استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستعينة بالمناطق الحرة ويعود السبب في ذلك إلى قدرتها على التوفيق بين إستراتيجيتها الاقتصادية وإستراتيجية الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إن نجاح المناطق الحرة في الإمارات العربية المتحدة نابع عن الدوافع والحوافز التي تمنحها الحكومات للمناطق الحرة وعملية تكاملها مع السلطات المحلية لتقديم خدمات متكاملة لشركات المناطق الحرة، الأمر الذي يمكن المناطق الحرة من تأدية دورها الاقتصادي والاجتماعي بشكل أكبر وأكثر كفاءة سواء في مساهمتها المادية للناتج الإجمالي أو المعرفي للاقتصاد الوطني وتنمية المواهب.

وإجمالا يمكن القول أن عوامل النجاح اللازمة للمنطقة الحرة قد تتعدد ولكن ما نؤكد عليه هو ضرورة توفر مستلزمات البيئة الأساسية والمادية، وتوفر القوى العاملة المدربة والضمانات الكافية للاستثمار والاستقرار السياسي، وهذا ماساهم في تعزيز النجاح والتطوير للمناطق الحرة في الإمارات العربية وساهم في خلق مزايا تنافسية.

---

[i] http :www.free-zones.goo.jo/arabic/km/studies(2018/09/23 تم الاطلاع عليه في)

[ii] عادل عبد الجواد الكردوسي، "المناطق الحرة في الدول العربية"، مجلة الأمن والحياة، العدد 346 ، رمضان1433 ه، ص ص62-63 ، متاح على الموقع الإلكتروني:
http://repository.nauss edu.sa

[iii] بلعزيز بن علي، مداني أحمد، "دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة-دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة-، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري ومنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف،14/13 نوفمبر2006، ص05 .

[iv] بلعزوز بن علي، مداني أحمد، نفس المرجع السابق، ص07 .

[v] منور أوسرير، "دراسة نظرية عن المناطق الحرة-مشروع منطقة بلارة"، مجلة الباحث، عدد2003/02، ص41 .

[vi] أسعد السعدون، هند رفيق، " نحو رؤية جديدة للمناطق الاقتصادية الحرة في العراق"، مجلة الخليج العربي، عدد1-2، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة،2001، ص10.

[vii] عادل عبد الجواد الكرذوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص64-65

[viii] علاء محمد راضي، "واقع المنظمة الحرة في خور الزبير وسبل تطويرها"، رسالة الماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة،2004 ،ص ص28-30 .

[ix] أسعد حمود سلطان السعدون، "مقومات إنشاء وعوامل نجاح المناطق الحرة"، الملتقى العربي الأول حول الأساليب الحديثة في تنظيم وإدارة المناطق الحرة،ص20 متاح على الموقع الإلكتروني:

Upan1un.org/arado

[x] مجلة آفاق المستقبل ، عدد27، سبتمبر2015 ،ص70 متاح على الموقع الإلكتروني:
www.ecssr.com.paf(تم الاطلاع علية يوم 2018/09/22

[xi] وزارة الاقتصاد،"التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة تحليلية"، العدد2015/01 متاح على الموقع الإلكتروني:
www.economy-goo.ae/publications arabic(تم الاطلاع عليه في 2018/09/20

[xii] عادل عبد الجواد الكردوسي، نفس المرجع السابق، ص67.

جافزا، "قواعد المنطقة الحرة لجبل علي2017"، الاصدار السابع2017 متاح على الموقع الإلكتروني:13

Jafza/ae/w.content(تم الاطلاع عليه في2018/09/20)

[xiv] موانئ دبي العالمية، "تعزيز التجارة، لدفع عجلة الموانئ": متاح على الموقع الإلكتروني:

Dp world.al(تم الاطلاع عليه في 2018/09/21)

[xv] Jebel Ali free zone

[xvi] أحمد ماجد، ندى الهاشمي، "دراسة اقتصاد الإمارات ، مؤشرات إيجابية وريادة عالمية"، وزارة الاقتصاد، الإمارات،متاح على الموقع الإلكتروني:
www.economy.gov.ae(تم الاطلاع عليه في 2018/09/20)

[xvii] مركز فقيه للأبحاث والتطوير1997 ،"الاستثمار في دبي: جبل علي"، ص03 ، متاح على الموقع الإلكتروني :

Fakieh-rdc.org(تم الاطلاع عليه في 2018/09/20)